

9 March 2015
Arabic
Original: French

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل - ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ النووية والإشعاعية

ورقة عمل مقدمة من فرنسا

١ - من الأساسي، من أجل تنمية الطاقة النووية بشكل يتسم بالمسؤولية اتخاذ تدابير تتيح تفادي الحوادث النووية. وقد ذُكرت بذلك الدول الأطراف في اتفاقية الأمان النووي في إعلان فيينا المتعلق بالسلامة النووية الذي اعتمدته المؤتمر الدبلوماسي للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥، كما ذُكرت بأهمية بذل كل الجهود للتقليل إلى أدنى حد من الآثار التي قد تترتب عن حادث ما.

٢ - ورغم جميع الاحتياطات التي تتخذ لدى تصميم المنشآت النووية وتشغيلها واستغلالها، ينبغي ألا تغفل الدول عن التأهب لحالات الطوارئ النووية المحتملة التي قد تنشأ. وقد أعيد تأكيد هذه الحاجة عدة مرات على الصعيد الدولي. وهكذا فقد طلب مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في خطة العمل لعام ٢٠١٠، إلى الدول التي لم "تصبح بعد أطرافاً في اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي"، على القيام بذلك. وبعد حادثة فوكوشيما دايشي، التزمت الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في خطة العمل المتعلقة بالسلامة النووية، التي اعتمدت عام ٢٠١١، باتخاذ إجراءات تمكن من تعزيز التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ.

٣ - وفي هذا الإطار، فإن تحقيق عالمية الاتفاقيات ذات الصلة بالموضوع التي أبرمت تحت رعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من قبيل اتفاقية الأمان النووي واتفاقيتي التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي وتقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي،



الرجاء إعادة استعمال الورق

020415 020415 15-03707 X (A)



يشكل أولوية بالنسبة لتنمية الطاقة النووية بشكل يتسم بالمسؤولية. وقد يكون إبرام اتفاقات وترتيبات ثنائية أو إقليمية تتعلق بالتبادل السريع للمعلومات وبتقديم المساعدة مفيداً أيضاً. وفي هذا الصدد، يتيح نظام الاتصال الشبكي (WebECURIE) (نظام الاتحاد الأوروبي للتبادل العاجل للمعلومات الإشعاعية) التبادل السريع للمعلومات بين المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

٤ - وينبغي أن تعتمد الدول أيضاً مبادئ توجيهية وطنية لإدارة الحوادث الخطيرة. ووضع أنظمة مناسبة، وتحديد خطة وطنية للتنظيم في حالة حدوث أزمة، وإعداد تدابير محتملة للتدخل، وإعداد آليات لإعلام الجماهير هي بعض من التدابير التي يتعين على الدول التي تود تطوير برنامج لإنتاج الطاقة النووية اتخاذها في أسرع وقت ممكن. ويتعين أيضاً على الدول التي ليس لديها أية منشأة نووية، ولكنها معرضة لأن تعاني من عواقب حادث عبر حدودي، أن تتأهب لحالات الطوارئ النووية. وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، فإن الأمر التوجيهي الصادر في عام ٢٠١٤ المنشئ لإطار الجماعة المتعلقة بالأمان النووي للمنشآت النووية، والأمر التوجيهي الصادر في عام ٢٠١٣ والمحدد للمعايير الأساسية المتعلقة بحماية الصحة من المخاطر الناجمة عن التعرض للإشعاعات المؤينة يطلبان من الدول الأعضاء تحديد إطار وطني لحالات الطوارئ ومواجهتها في الموقع وخارج الموقع.

٥ - وتؤدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا سيما مركز حالات الطوارئ، دوراً أساسياً يتعين دعمه في تنسيق التعاون الدولي في مجال التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ النووية.

٦ - وتشجع فرنسا الدول على الاستفادة من مختلف الخدمات والأنشطة التي توفرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل زيادة التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ النووية. وبإمكان الدول الاستعانة بخدمات استعراض إجراءات التأهب لحالات الطوارئ التي توفرها الوكالة من أجل تحديد العناصر الواجب تحسينها في تنظيمها لمواجهة الطوارئ على الصعيد الوطني. ومن المفيد أيضاً المشاركة قدر المستطاع في التمارين المسماة "ConvEx" التي تنظمها الوكالة والتي تهدف إلى اختبار الإجراءات التي تنص عليها اتفاقيتا التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي وتقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي، ولا سيما في التمارين الواسعة النطاق المسماة "ConvEx 3" التي أجريت آخر تظاهرة لها في المغرب في عام ٢٠١٤. وتشجع فرنسا أيضاً جميع الدول التي لم تسجل بعد قدراتها على المساعدة في قاعدة بيانات شبكة المساعدة والتصدي للطوارئ (RANET) التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على القيام بذلك، وعلى تحديث البيانات التي تعنيها كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

٧ - ويمكن تحديد عدة محاور لتحسين التعاون الدولي في مجال إدارة الأزمات:

(أ) ينبغي مواصلة المناقشة المتعلقة بكيفية منح الوكالة سبل الاضطلاع التام بمهمتها المحددة في خطة العمل المتعلقة بالسلامة النووية لعام ٢٠١١ والمتثلة في تزويد الدول بـ “معلومات واضحة وموضوعية، تنقل وقائع دقيقة يسهل فهمها [...] بما في ذلك التحاليل [...] والسيناريوهات المتوقعة” في حالة وقوع حادث نووي. وتشكل إقامة شبكات لخبراء مراكز الأزمات التابعة للدول، التي تضع قدراتها على التقييم والتوقع تحت تصرف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مساراً هاماً لمساعدة الوكالة على الاضطلاع بولايتها؛

(ب) يشكل تعزيز قاعدة بيانات شبكة المساعدة والتصدي للطوارئ أيضاً عامل تقدم هاماً: فعلى سبيل المثال، يتعين على الدول أن تولي الاهتمام لإمكانية تسجيل قدرات المساعدة التي لديها من أجل إدارة حوادث النقل؛

(ج) ينبغي أيضاً مواصلة المناقشة المتعلقة بتحسين خدمات المراجعة التي تقدمها الوكالة في مجال التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ النووية.

٨ - وتحظى فرنسا بخبرة كبيرة، على الصعيدين المؤسسي والصناعي، في مجال التأهب وإدارة حالات الطوارئ النووية والإشعاعية. وهي تسعى جاهدة إلى تحسينها باستمرار وتشارك على نحو نشط في الجهود الدولية في هذا المجال. وقد أقامت أواصر للتعاون الثنائي مع العديد من البلدان، ولا سيما البلدان الحدودية، من أجل تبادل الممارسات الجيدة وتقديم المساعدة في مجال إدارة الأزمات، على المستوى الحكومي، أو مستوى هيئة السلامة النووية، أو معهد الحماية من المواد المشعة والسلامة النووية، أو هيئة الطاقة الذرية والطاقات البديلة، على وجه الخصوص. ومن الأمثلة لعناصر إدارة الأزمات التي يجري تفعيلها في فرنسا، والتي فرنسا على استعداد لإتاحتها للدول التي قد تطلب ذلك، فريق التدخل السريع في حالات الطوارئ النووية الذي أنشأته شركة الكهرباء الفرنسية، ومجموعات مناطق التدخل من المستوى الأول، وهي فرق تدخل متنقلة تابعة لهيئة الطاقة الذرية والطاقات البديلة وتتكون من متخصصين في الحماية من المواد المشعة، والخطة الوطنية للاستجابة للحوادث النووية والإشعاعية الكبرى التي استعرضتها الحكومة واعتمدها في عام ٢٠١٤، والعقيدة المتعلقة بإدارة مرحلة ما بعد الحوادث في ما يتعلق بحادث نووي ما أو بحالة طوارئ إشعاعية.